

الموارد البشرية

الإنفاق الحكومي على التعليم

والعبء العسكري في البلاد الأقل تقدماً

(مع اشارة خاصة للبلاد العربية) (*)

الدكتور محمد رئيف مسعد (**)

مقدمة :

أصبح الإنفاق الحكومي على التعليم للاسراع بتنمية وتكوين رأس المال البشري من أهم أهداف السياسة الاقتصادية للمخططين في البلاد النامية . من ناحية أخرى استمر الإنفاق العسكري يتم بذوق توقف في معظم بلدان العالم الثالث .

تهدف الدراسة الحالية إلى القاء الضوء على مسألتين أو قضيتين هامتين : الأولى ، العلاقة بين اثننتين من أهم السلع العامة في البلدان الأقل تقدماً ، الإنفاق على الدفاع والتعليم والثانية ، طالما أن التعليم العام في بلد فقير يساهم بدرجة كبيرة في تكوين الموارد البشرية فسوف نحاول أن نحصل على صورة كمية لتأثير عبء نفقات الدفاع على رأس المال البشري (اطار كمي يحل العلاقات والآثار المتداخلة بين الإنفاق على الدفاع والإنفاق على التعليم العام)

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

ت تكون الدراسة من ثلاثة أجزاء :

١ - الجزء الأول :

يتناول نظرياً القنوات المتعددة والمعقدة التي يمكن عن طريقها أن يؤثر عبء نفقات الدفاع على الانفاق الحكومي على التعليم ومن ثم التأثير على تكوين رأس المال البشري .

٢ - في الجزء الثاني :

حاولنا أن ندرس العلاقات المتداخلة المشار إليها أعلى باستخدام نموذج احصائي كلّى (استخدمنا طريقة المربعات الصغرى ذات المرافق الثلاث في تقدير معالم النموذج) وفي هذا الجزء أيضًا قمنا بدراسة طبيعة هذه العلاقة والآثار المترتبة عليها بالنسبة للبلاد العربية (١٧ بلد عربي) .

٣ - والجزء الثالث (الخاتمة والنتائج)

يعرض أهم الآثار المترتبة على تزايد الإنفاق العسكري في البلدان النامية ويبين المخاطر الناجمة (الآثار السلبية) عنه بالنسبة لرأس المال البشري (الموارد البشرية) .

وفيما يلى نعرض أهم ماقسمته أجزاء الدراسة .

١ - ركز الجزء الأول على الدراسة النظرية للجوانب أو القنوات التي يؤثر بها الإنفاق على الدفاع على تكوين الموارد البشرية وخلصنا إلى أن هناك أربع قنوات تأثيرية وهي :

(١) الجوانب أو الآثار الثانوية (المتشابكة) التي قد تحدث (أو تتربّ) نتيجة الإنفاق على الدفاع على التوظيف وتكون رأس المال البشري .

- (ب) الأوضاع – الاتجاهات الاجتماعية والآثار الحضارية
 (التحديثية) المترتبة على زيادة الإنفاق العسكري .
 (ج) القيود على الإيرادات الحكومية .
 (د) الآثار على نمو الاقتصاد القومي .

النقطة الأساسية التي تخلص بها من الدراسة النظرية لهذه النقطة هو أن العلاقات المشار إليها وهذه المفهومات مقدمة ومتباينة وهو ما يتطلب تقدير معالم نموذج قياسي يشتمل على مجموعة من المعادلات الأنية من أجل الالام بالطبيعة المتداخلة لهذه العلاقات والمتغيرات .

٢- من أجل تقييم هذه العلاقات قمنا في الجزء الثاني بالدراسة والتحليل الكمي لتغيرات هذه العلاقات باستخدام نموذج احصائي كلّى تم فيه جمع بيانات من عينة من البلاد النامية (٥٠ بلد) وقدرنا معالم النموذج القياسي .

المتغيرات الرئيسية المقاسة كميا في النموذج هي عبء الدفاع (نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي) معدل نمو الناتج القومي ، معدل الدخال القومي ، نسبة الإنفاق على التعليم (نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الناتج القومي الإجمالي) أوضحت تقديرات ومعنوية معالم النموذج أن زيادة الإنفاق العسكري تبين أن قيمة هذه المرونة = ١٦١١١ مما يعني أن زيادة قدرها ١٪ في الإنفاق العسكري (نسبة من الناتج القومي) تؤدي إلى تقليل الإنفاق على التعليم (نسبة من الناتج القومي الإجمالي) بـ ١٦٪ ، وهو ما يؤثر وبالتالي على تكوين رأس المال البشري .

هذه المؤشرات لا تدع أي مجال للشك حول التأثير السلبي للإنفاق على الدفاع . دراسة هذه العلاقة بالنسبة للدول العربية (١٧ دولة) أوضحت أن قيمة مرونة التعليم بالنسبة للإنفاق العسكري

تساوي - ١٩٥٤ ، مما يعني أن زيادة قدرها ١٠٪ في الإنفاق العسكري الحكومي (نسبة من الناتج القومي الإجمالي) نقل الإنفاق على التعليم (ميزانية التعليم) بـ ١٩٥٪ (نسبة من الناتج القومي الإجمالي) مما يشير إلى أن الإنفاق على الدفاع له تكلفة عالية جداً في شكل تقليل الإنفاق الحكومي على تكوين الموارد البشرية .

في الخاتمة :

أوضحنا (من واقع بيانات وتقارير سنة ١٩٧٩) أن البلاد النامية مجتمعة إنفقت حوالي ٥٢٪ من ناتجها القومي الإجمالي على التسليح والدفاع في حين بلغ المتفق على التعليم حوالي ٢١٥٪ فقط . وهذا يعني وفقاً لمقاييس المرونة الذي توصلنا إليه . أن تخفيض (تقليل) قدره ١٠٪ في نصيب نسبة الإنفاق العسكري من ٥٢٪ إلى ٤٩٪ (من الناتج القومي الإجمالي) سوف يزيد نسبة الإنفاق على التعليم إلى ٢٥٪ من الناتج القومي الإجمالي وهذا يعني بالأرقام المطلقة زيادة قدرها ٨ بليون دولار مما سيترتب عليه آثار إيجابية عديدة على التعلم وتكوين رأس المال البشري في شكل ١٠٠ مليون مكان جديد للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي وتنفيذ برامج لمحو الأمية الكبار (لحوالي ٧٠٠ مليون نسمة) ، بالإضافة إلى برامج تدريبية للمساعدين الطبيين (التمريض وخلافه) في القرى تساعد على تلبية حاجات ٧٥٪ من القرى من الخدمات الصحية (العنصر البشري) .

هذه المشروعات الثلاث سوف تكلف التعليم العام مبلغ أقل من أو يعادل القدر المتوفّر من تخفيض الإنفاق العسكري فضلاً عن أن هذه البرامج يمكن تنفيذها في خلال عام واحد فقط .

وبالتالي فإن تخفيض قدره ١٠٪ من نصيب الإنفاق العسكري لا يعتبر ثمن مرتفع تدفعه هذه البلدان من أجل مكاسب مناظرة في رأس المال البشري وتحسين نوعية الحياة .

فى النهاية يهمنا أو نوضح أنه غالباً ما يشار جدول حول ضرورة قيام البلاد المتقدمة بتحويل جزء ضئيل من نفقاتها الضخمة جداً على الأسلحة (التسليح) كمساعدات لتنمية رأس المال البشري في البلدان الأقل تقدماً، ولكن فحوى ومضمون دراستنا الحالية يؤكdan البلاد النامية تستطيع ويجب أن تفعل الكثير لأنفسها في هذه المجالات.

وعموماً هناك اجماع وقبول على أن نفقات الدفاع يتربّع عليها تكلفة موارد مادية وما أظهرناه هو أن تكاليف الموارد البشرية الكبيرة جداً وربما يمثل هذا عبءً كبيراً جداً لا يضاهيه شيء آخر.

